

بحار الأنوار

[345] ممدودا) إلى قوله سبحانه: (سأصليه سقر * وما أدراك ما سقر * لا تبقي ولا تذر *
لواحة للبشر * عليها تسعة عشر * وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة وما جعلنا عدتهم إلا
فتنة للذين كفروا ليستيقن) الخ. وقال المفسرون: الوحيد الوليد بن المغيرة، واستيقن
أهل الكتاب لموافقة عدد الزبانية لما في كتبهم وازدياد إيمان المؤمنين بالايمن به، أو
بتصديق أهل الكتاب (ولا يرتاب الذين أوتوا الكتاب والمؤمنون) تأكيد للاستيقان وزيادة
الايمن ونفي لما يعرض المستيقن حيثما عراه شبهة، وقد ورد في أخبارنا أن الوحيد ولد
الزنا وهو عمر، وكذا تنمى الآيات فيه كما أوردناه في موضع آخر ولما كان تهديده بعذاب
سقر لانكار الولاية فذكر الولاية في تلك الآيات لذلك، وفقه ذلك أنك قد عرفت مرارا أن الآية
إذا نزلت في قوم فهي تجري في أمثالهم إلى يوم القيامة، فظاهر تلك الآيات في الوليد،
وباطنها في الزنيم العنيد، وكما أن الاول كان معارضا في النبوة، فكذا الثاني كان معارضا
في الولاية، وهما متلازمان، ونفي كل منهما يستلزم نفي الاخرى، فلا ينافي هذا التأويل كون
السورة مكية، مع أن النبي صلى الله عليه وآله في أول بعثته عليه السلام أظهر إمامة وصيه
كما مر، فيحتمل أن يكون الكافر والمنافق معا نسباه إلى السحر. لاطهار الولاية، وأيضا نفي
القرآن على أي وجه كان يستلزم نفي الولاية وإثباته إثباتها. قوله: ما هذا الارتياب، لعل
السائل جعل قوله: بولاية علي، متعلقا بالمؤمنين، فلا يعلم حينئذ أن متعلق الارتياب المنفي
ما هو، فلذلك سأل عنه. قوله: نعم ولاية علي، كأن المعنى أن التذكير لولايته، ويحتمل في
بطن القرآن إرجاع الضمير إلى الولاية، لكون الآيات نازلة فيها، وكذا قوله عليه السلام:
الولاية، يحتمل الوجهين، وقوله عليه السلام: من تقدم إلى ولايتنا، يحتمل وجوها: الاول أن
يكون المراد بالتقدم التقدم إلى الولاية، وبالتأخر التأخر عن سقر، فالتريديد بحسب اللفظ
فقط. الثاني أن يكون كلاهما بالنظر إلى الولاية، وأو للتقسيم كقولهم: الكلمة